

21 حزيران/يونيو 2015

مصر: يارا سلام، محامية حقوق الإنسان: سنة خلف القضبان

بمناسبة مرور سنة على إلقاء القبض وحبس محامية حقوق الإنسان يارا سلام و 22 متظاهرين سلميين آخرين، تجدد اللجنة الدولية للحقوقيين مطالبتها بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

وفي 21 حزيران 2014، تم إلقاء القبض على يارا سلام وإعتقالها و22 آخرين في سياق مظاهرة سلمية في مصر الجديدة في القاهرة.

وقد كان المتظاهرون يطالبون بإلغاء قانون التظاهر وإطلاق سراح الموقوفين بموجبه، وتم تفريق المظاهرة بالقوة من قبل قوات الأمن ورجال بزي مدني .

وقد سبق للجنة الدولية للحقوقيين أن أشارت إلى أن قانون التظاهر مخالف لإلتزامات مصر بموجب القانون الدولي، حيث يضع القانون قيود صارمة جداً على ممارسة الحق في التجمع، ويعطي قوات الأمن سلطات واسعة في تفريق المظاهرات السلمية غير العنيفة، بما في ذلك من خلال الترخيص باستعمال القوة المميتة في الحالات التي لا يكون فيها هذا الاستعمال ضروريا للحفاظ على الحياة.

وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أدين الثلاثة والعشرون متهماً أمام محكمة جنح مصر الجديدة بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمراقبة الأمنية لنفس المدة بتهم متعددة منها، "المشاركة في تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص من شأنه تعريض السلم العام للخطر بغرض ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، والتأثير على السلطات العامة في عملها باستعمال القوة والعنف".

وبعد شهرين، أيدت محكمة الاستئناف الحكم مع تخفيف العقوبة إلى سنتين سجناً والمراقبة الأمنية لنفس المدة، ولم يبيث بعد بالطعن أمام محكمة النقض.

وانتهكت محاكمة الثلاثة والعشرون متهماً حقهم في المحاكمة العادلة والعلنية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهي اتفاقية حقوق إنسان أساسية صادقت عليها مصر في 1982، حيث لم يتكمن محاموهم من استجواب الشهود، ومنع الجمهور، بما في ذلك ذوي المتهمين، من حضور المحاكمة بدون عذر مقبول.

وبالإضافة إلى ذلك، وبعد مراجعتها لملف الدعوى والحكمين الصادرين، تعبر اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها الشديد من أن المحكمتين أدانتا المتهمين في ظل غياب أدلة قوية وكافية تثبت ارتكابهم للتهمة الموجهة إليهم، وبدون تحديد المسؤولية الجنائية الشخصية لكل فرد من المتهمين.

وصرح سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بأنه "على السلطات المصرية الحد من حملتها الرامية إلى إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وكل الذين يشتبه في معارضتهم للعسكر والحكومة من خلال ملاحقات ومحاكمات ذات دوافع سياسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على السلطات إطلاق سراح يارا سلام والإثنين والعشرين الآخرين فوراً وبدون شروط."

للاستعلام:

- أليس غودايناف، المستشارة القانونية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: 447815570834، البريد الإلكتروني: [alice.goodenough@icj.org](mailto:alice.goodenough@icj.org)

- نادر دياب، المستشار القانوني المساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف 41229793804، البريد الإلكتروني: [nader.diab@icj.org](mailto:nader.diab@icj.org)